

مناقشات إسرائيلية بشأن 1948

إعادة فبركة 1948*

بني موريس**

Fabricating Israeli History: The "New Historians," by Efraim Karsh. London: Frank Cass, 1997. 210 pages.

في أواخر الثمانينات، نشر عدد من المؤرخين الشباب (نسبياً)، ومعظمهم إسرائيليون أو إسرائيليون سابقون، سلسلة من الكتب والمقالات عن الحرب العربية . الإسرائيلية الأولى سنة 1948، وعن السنوات التي سبقتها أو تلتها مباشرة. واستخدموا الوثائق الغزيرة من المحفوظات الإسرائيلية والغربية التي أصبحت متيسرة، وعبروا عن وجهة نظر أكثر موضوعية ممّا كان قد نسبته الدارسون اليهود والعرب، حتى ذلك الحين، إلى هذه الفترة. وكانت الحصيلة، كما صاغها أحدهم، عبارة "تأريخ جديد" للصهيونية وللصراع العربي . الإسرائيلي.

تعرّض التأريخ الجديد لهجوم فوري من "قدامى مؤرخي" إسرائيل، الذين رفضوا التخلّي عن الرواية الصهيونية الدعائية التقليدية، ومن الدارسين الفلسطينيين الذين تمسّكوا أيضاً، في معظمهم، بأسلحتهم الدعائية. إلّا إن أغلبية الأكاديميين الإسرائيليين والعرب في هذا الميدان قرأت، منذ ذلك الحين، وعلى مرّ الأعوام، الأعمال التي في قيد البحث، ومالت إلى القبول بالكثير من هذا التاريخ، إذا لم تقبل معظمه.

لكنّ هذا لا ينطبق على إفرام كارش، وهو إسرائيلي مغترب، يدرّس في جامعة لندن. وقد سبق أن أنتج كارش كتباً (تقوم في معظمها على قصاصات الصحف وحدها) في التحليل الاستراتيجي . السياسي المعاصر، عن صدام حسين، وعن الدور العسكري السوفياتي في سورية، وعن حرب الخليج في عام 1990 . 1991. واليوم، بعد أن اعتزل كارش دوره

* المصدر: *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXVII, No. 2, Winter 1998, pp. 81-95.

** أستاذ التاريخ في جامعة بن . غوريون، بئر السبع.

كاستراتيجي نظري، يقوم بغزوته الأولى في ميدان التاريخ الشرق الأوسطي، ويجد أن الجميع تقريباً غير أكفيا. فالمؤرخون الجدد، والمؤرخون القدامى، والمؤرخون القدامى الجدد. كلٌ منهم يتعرّض لفأس كارش في عرض لمبدأ المساواتية المطلقة. ولسان حال كارش يقول إن شخصاً ما قد ظهر، أخيراً، على مسرح التاريخ، ويفهم الأشياء على حقيقتها. فهو يأخذ على موشيه ماعوز، من الجامعة العبرية، وهو ليس مؤرخاً جديداً (ص 81 . 82)، أنه "لين" مع السوريين. كما يعتبر عمانوئيل سيفان، الباحث البارز في الشرق الأوسط المعاصر، ومستشار الحكومة الإسرائيلية أحياناً، ومن الجامعة العبرية أيضاً، مدّعياً وغير دقيق، بعد أن نشر تقريراً ضعيفاً لكتاب *Fabricating...* في ملحق أدبي واسع الانتشار في إسرائيل (كارش يعد بالكثير، لكنّه لا يقدم شيئاً. كانت هذه العبارة أساس مراجعة سيفان).¹ ثم إنه يوبّخ غبريئيل كوهين وأهارون كلايمان من جامعة تل أبيب، والأخوين جون ودافيد كيمحي، أحدهما صحافي بريطاني، والآخر موظف سابق في الموساد والمدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، على ترويجهم الأطروحة القائلة إن بريطانيا لم تسع لتدمير إسرائيل سنة 1948، وإن بريطانيا وملك الأردن، عبد الله، تواطأ سنة 1948. بإرسال الفيلق العربي، جيش الأردن، إلى فلسطين. للاستيلاء على الضفة الغربية (ص 105 . 107، 147 . 149). إن قائمة الأشخاص الذين تعرّضوا لغضب كارش لا تنتهي (وليس أمام المرء سوى الحيرة بشأن منابع هذا الغضب الذي لا قرار له). فكارش لا يشبه أي شيء أكثر من محارب في الغرب الجامح، يسعده ضغط الزناد سعياً وراء الشهرة، ويقحم نفسه في حانة التاريخ ببنادق ملتبهة. فلا يبقى لحشد المتفرجين الأبرياء إلا أن يسقطوا صرعى. (وربما لا يكونون أبرياء كثيراً، إذ إن معظمهم يتماهى بطريقة أو بأخرى مع مؤسسة حزب العمل الليبرالي. ولعل في ذلك خطيئة مميتة).

لكن أهداف كارش الحقيقية هي "التاريخ الجديد"، واثنان من أركانه هما آفي شلايم، أستاذ العلاقات الدولية في أكسفورد، وأنا. فكارش يخصّص لي فصلاً (ص 37 . 68) مع متفرّقات، ويخصّص شلايم بثلاثة فصول (ص 69 . 193) مع متفرّقات. في المقدمة، والفصل الأول، والخلاصة (ص 1 . 36، 195 . 205)، يعرض كارش، بصورة عامّة، وجهة نظره في "التاريخ الجديد". "التشويه الإسرائيلي الجديد" (ص 7)، و"الدجل"، و"اللجوء التام إلى المغالطات" (ص 205). وهذه ليست أعنف عبارات كارش. وفي ختام كتابه *Fabricating...* يعلن كارش منجزاته، ويفصح عن توجّهاته ببلاغة:

لقد بيّن هذا الكتاب بصورة حاسمة أن إنجيل "التأريخ الجديد" المزيف ليس جديداً أبداً. فمعظم ما يعرضه على أنه "جديد" ليس، في الواقع، سوى إعادة اختراع للعجلة، في حين أن الشيء "الجديد" فيه هو التشويه. ولم يحصل "المؤرخون الجدد" على رخصة [كذا] بأراضٍ جديدة... ولم يحققوا اكتشافات حقيقية كبرى، ولا قدّموا تفسيرات أصيلة فعلاً، إضافة إلى أنهم لم يطوروا مناهج أو مقاربات تاريخية مبتكرة (ص 195).

من الصعوبة بمكان أن يناقش المرء مثل هذا الرفض الكاسح. لكن إذا لم يكن هناك شيء جديد في "التأريخ الحديث"، فلماذا هذه الضجة كلها؟ ولماذا استطاع أن يثير مثل هذا الجدل المرير بين مؤرخي الشرق الأوسط والصهيونية، وخصوصاً في إسرائيل، حيث خُصّصت له مؤخراً أعداد كاملة، أو أجزاء كبيرة من مجلات أكاديمية رصينة. بينها *History and Memory*، و"تيوريا وفيكوريت" ["نظرية ونقد"] و"البايم" ["ألفان"]؟ وكيف لم يلاحظ أحد. قبل كارش. طوال العقد الماضي أن "التأريخ الجديد" يقوم على تزوير الوثائق؟ ولماذا يجري تدريس كتب "المؤرخين الجدد" ومقالاتهم في مختلف جامعات إسرائيل، وفي مسابقات وتخصصات متنوّعة (التاريخ، وعلم الاجتماع، والعلوم السياسية، وسواها)، عدا تدريسها في جامعات كثيرة خارج إسرائيل؟

مسألة الترانسفير (الترحيل)

لكن، لنعد إلى محاججات كارش. لقد نشرتُ حتى الآن ثلاثة كتب عن العلاقات العربية. الإسرائيلية خلال السنوات 1947 . 1956، هي: *The Birth of the Palestinian Refugee Problem (1988)؛ after 1948 and (1990، طبعة منقّحة 1994)؛ Israel's Border Wars, 1949-1956 (1993، طبعة منقّحة 1997)*. وتركّز هذه الكتب على أسباب وطبيعة نزوح العرب عن فلسطين خلال حرب 1948، والأعمال الحربية المحدودة بموازاة الحدود، التي أدّت إلى حرب سيناء/السويس سنة 1956. وبينما يزعم كارش في كتابه *Fabricating...* أنه "أتى" على أعماله كاملة فإنه، في الواقع، يتناول أربع صفحات فقط من كتاب *The Birth...* وقد حاولت هذه الصفحات أن تبين أن القيادة الصهيونية، خلال الفترة 1937 . 1938، دعمت "حلاً ترحيلياً" لـ "المشكلة العربية" في الدولة اليهودية المنتظرة. أي أنها كانت تؤيد طرد عدد كبير

من عرب فلسطين. ويزعم كارش أنني "زوّرت بصورة منهجية" وثائق صهيونية بشأن تلك الفترة لإثبات هذا الأمر.

إن لدى كارش بعض الحق. لكن ليس في طرحه هذا. فصحيح أن معالجاتي، في كتاب *The Birth...*، لما سبق سنة 1948 من "تفكير ترحيلي" بين القادة الصهيونيين كانت سطحية ومحدودة، لأن الموضوع يستلزم بحثاً طويلاً يغطي الفترة الممتدة من ثمانينات القرن الماضي حتى سنة 1947، لتحديد أهمية فكرة الترحيل في تطور الفكر الصهيوني عبر مراحل زمنية متعددة. وكتاب *The Birth...* لم يقدّم مثلاً لهذا البحث، لأنه لم يكن موضوع الكتاب بصورة أساسية. وربما أكون أخطأت في عدم إعطاء الأهمية الكافية لنزعة "الترانسفير" لدى الصهيونيين، في تفسير ما حدث فعلاً في فلسطين سنة 1948.

يتخذ ناقدو كتابي من العرب ومناصريهم (نور مصالحه، ونورمان فنكلشتاين، وسواهما) موقفاً مغايراً، بإعطاء وزن أكبر كثيراً لـ "فكرة الترحيل" خلال العقد الذي سبق سنة 1948، بالنسبة إلى ما حدث فعلاً في سياق تلك الحرب. والرابط بين الفكرة والتنفيذ لم يكن مسألة "تصميم مسبق" أو تخطيط مسبق، بقدر ما كان حالة ذهنية قبلت الترحيل حلاً مشروعاً. وما إن بدأ ذلك "الترانسفير"، طوعاً، في أواخر سنة 1947 ومطلع سنة 1948 (فرّ العرب، بصورة أساسية، خوفاً من القذائف والرصاص)، حتى كانت القيادة الصهيونية، بتوجيه من بن. غوريون، مستعدة للمضي قدماً بالعملية، ومستعينة بعمليات طرد أحياناً. فتحوّل الزحف الأولي الخفيف للاجئين إلى مدّ من الطوفان خلال الفترة نيسان/أبريل. تموز/يوليو 1948، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بصورة أفسدت العلاقات العربية. الإسرائيلية لخمسين عاماً تلت.

في أية حال، إن براهيني في كتاب *The Birth...* على وجود هذه الحالة الذهنية في الفترة 1937. 1947 "ضعيفة" نوعاً ما. وفي الواقع، هناك مثل واحد (ص 61. 68) يشمل عبارة لبن - غوريون في خطابه أمام اللجنة المركزية لحزب مباي في 3 كانون الأول/ديسمبر 1947 (ذكر كارش التاريخ خطأ في 13 كانون الأول/ديسمبر)، حيث يبدو كارش محقاً في اتهامي بأنني "مطّعت" الأدلة لإثبات وجهة نظري. فالنسخة الأصلية للخطاب تبين أن بن. غوريون لم يكن يشير إلى "الترحيل" حين قال إن على الدولة اليهودية الجديدة أن "تفكّر كدولة" (مع أنه، بموازاة ذلك، لا يبدو أنه كان يشير إلى ضرورة جلب مليون ونصف مليون مهاجر يهودي إلى فلسطين فوراً، كما يؤكد كارش).²

وكارش على حق أيضاً (ص 46 . 51) في أن كتابي *The Birth...* اقتبس (مع ذكر المرجع كما ينبغي) جزءاً من رسالة بعث بها دافيد بن . غوريون إلى ابنه عاموس بن . غوريون سنة 1937، من كتاب *Ben-Gurion and the Palestinian Arabs: From Peace to War*، للمؤلف شبتاي طيفت (يخطئ كارش في تسمية الكتاب، ص 47، حاشية 16)، بدلاً من أن يقتبس من المخطوطة الأصلية. ولو أنني رجعت إلى الأصل لكنت لاحظت أن المخطوطة مثيرة للخلاف، لأن ثلاثة أسطر منها شُطبت (إما شطبها بن . غوريون، وإما شخص آخر، فيما بعد)، وهو ما يغيّر معنى الجزء المقتبس إلى حد كبير. فالنص (بعد شطب الأسطر الثلاثة) هو: "يجب أن نطرد العرب ونأخذ مكانهم..." (وهذا هو الجزء كما اقتبسه طيفت). لكن إذا توضحت الأسطر المشطوبة وتمت إعادتها، يصبح موقف بن . غوريون مثيراً للالتباس، ويتخذ النص الشكل التالي: "وحيثما سنضطر إلى استخدام القوة... من دون تردد، لكن حين لا يبقى لدينا أي خيار. فنحن لا نرغب في ولا نحتاج إلى أن نطرد العرب ونأخذ مكانهم..."

ليس واضحاً من الذي شطب تلك الأسطر؛ فبن . غوريون لم يشطب قط، تقريباً، أو يغيّر أي شيء كان كتبه. ويوميّاته المخطوطة الكثيرة مدهشة جراء خلوها من عمليات المحو والتنقيح؛ ولا ماذا كان القصد الحقيقي لبن . غوريون. إلا أنه في التحليل النهائي، فإن ما لدينا اليوم هو الرسالة (مع الأسطر المشطوبة) التالي نصّها: "يجب أن نطرد العرب ونأخذ مكانهم..." وينغمس كارش (ص 50) في حيل بارعة بغية "توضيح" موقف بن . غوريون وشرحه على الوجه التالي:

إن الجملة... تبدو نتيجة كتابة يدوية متسرّعة، لا نتيجة قصد سياسي. ففي أثناء كتابة الرسالة أدرك بن . غوريون، كما يبدو، أنه يعيد نفسه بشأن مسألة استخدام القوة، أو أنه قرّر إعادة صوغ هذه الجملة. وأياً كانت الحال، فقد شطب [الأسطر الثلاثة].... والمرجح أنه حين فعل ذلك، وبسبب خشونة فرشاة القلم، محا الكلمات الحاسمة "لسنا"... تاركاً الجملة كأنها "إننا نحتاج" [أو يجب] بدلاً من "إننا لا نحتاج"... ونتيجة ذلك، فإن سهواً خطئاً سريعاً، صنعت له لحظة، أصبح سلاحاً مشرعاً في أيدي المنتقدين مستقبلاً، مع أن الأمر ليس كذلك إلا إذا أُخرجت هذه الجملة من سياقها...³

وهكذا، يمكن أن يكون شكسبير قصد كارش حين كتب: "إنني أعتقد أن السيدة تفرط في الاحتجاج".

لكن هذا هو أسلوب كارش. فهو يسخر من النقاط الصغرى، بينما يتجاهل الأدلة الكبرى ويخفيها عن قرائه. ولو كان كارش صادقاً مع قرائه لأخبرهم أنني منذ كتابة *The Birth...*، عدت إلى البحث في "التفكير الترحيلي" الصهيوني. وقد نشرت بعض هذه الأبحاث، التي تعزز بقوة الفكرة المطروحة في تلك الصفحات الأربع من كتاب *The Birth...*، ومحورها تحديداً أن القيادة الصهيونية في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات دعمت، بإجماع وبإصرار تقريباً، فكرة "الترانسفير"، سواء أكانت "طوعية" (بموافقة العرب والتعويض عليهم) أم قسرية، كحل لـ "المشكلة العربية".⁴

وعلى النقيض من ذلك، يؤكد كارش في كتابه *Fabricating...* أن بن . غوريون، في الثلاثينات والأربعينات، تطلع إلى "اتحاد سامي يهودي . عربي"، و"شراكة حقيقية بين مواطنين متساوين" (ص 68). (لا حاجة إلى القول إنه لم يذكر قط كيفية ترجمة هذه التطلعات "الأخوية" إلى ممارسة تجاه عرب فلسطين سنة 1948 وفي الفترة 1949 . 1956).

يصل المؤلف إلى هذا الاستنتاج بالاعتباس المكثف من عدد من خطابات بن . غوريون ومذكراته. لكن كارش يبدو غير مدرك لحقيقة أن السياسيين يقولون أشياء متباينة لجمهوريات متنوعة في أوقات متعددة، وأن ما يميز المؤرخين الجيدين من المؤرخين السيئين هو القدرة على تمييز السنابل (الملائة) من التبن (الدعائي). كما يفشل كارش في إدراك تلك القاعدة الأساسية المتمثلة في أن ما يفعله رجال الدولة والسياسيون والجنرالات أكثر إنباء مما يقولونه، وأنه مؤثر أكيد إلى رغباتهم ونياتهم. وقد كان بن . غوريون أكثر موارد وأكثر مباشرة مما ينسبه إليه كارش. فكثيراً ما رفع عينيه إلى السماء، وتحدث عن رؤيا الأنبياء والعدالة للجميع. وصحيح أن بن . غوريون قال أحياناً إن الحركة الصهيونية يجب أن تتنبه لـ "عدم إعلان دعمها الترحيل"، لأن ذلك قد يسبب ضرراً سياسياً للحركة، كما عبر أحياناً عن شكوكه في قابلية الفكرة للتطبيق.

لكن بن . غوريون لم يعلن مرة في الثلاثينات والأربعينات أنه ضد فكرة أو سياسة الترحيل. بل إنه على النقيض من ذلك، ترك وثيقة طويلة جداً بشأن تفكيره الفعلي، لا يمكن لأي قدر من التجاهل، أو الالتفاف، أو الانعطاف، أو التلاعب، أو الالتواء، أو التشويه، أن ينكر وجودها.

في 7 آب/أغسطس 1937، بلّغ بن . غوريون المؤتمر الصهيوني العشرين، الذي عقد في زوريخ (على خلفية نشر توصيات لجنة بيل):

ينبغي لنا أن ندقق بعناية ما إذا كانت مسألة الترحيل ممكنة، وما إذا كانت ضرورية، وما إذا كانت خلقية، وما إذا كانت مفيدة. نحن لا نريد أن نطرد أحداً. [لكن] ترحيل السكّان حدث في الماضي، في وادي [جزريل]، وفي الشارون [أي السهل الساحلي] وفي أماكن أخرى. وأنتم تعرفون أعمال الصندوق القومي اليهودي في هذا المجال. واليوم يجب أن ننفذ الترحيل على نطاق متباين تماماً. ففي كثير من أنحاء البلد، لن يكون الاستيطان اليهودي الجديد ممكناً إلا إذا جرى ترحيل الفلاحين العرب [أي المزارعين]. وقد تعاملت لجنة [بيل] مع هذه المسألة بجديّة، ومن المهم أن هذه الخطة [أي اقتراح اللجنة ترحيل 225.000 عربي إلى خارج الدولة اليهودية المنتظرة] جاءت منها، لا منّا...

إن ترحيل السكّان هو الذي يجعل خطة الاستيطان الشامل ممكنة. ومن حسن الحظ أن لدى العرب [في فلسطين] مناطق خالية واسعة [خارج فلسطين]. والقوة اليهودية في البلد، المتعاظمة باستمرار، ستزيد أيضاً في إمكاناتنا لتنفيذ الترحيل على نطاق واسع. ويجب أن نتذكروا أن هذه الطريقة تنطوي على فكرة إنسانية وصهيونية، لنقل أجزاء من شعب ما [أي عرب فلسطين] إلى بلدهم، والاستيطان في الأراضي الخالية.⁵

بعد عام، صرّح بن . غوريون في اجتماع اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في 12 حزيران/يونيو 1938: "إنني أؤيد الترانسفير القسري. ولا أرى فيه أيّ شيء غير خلقي".⁶ وبعد ستة أعوام، أعلن بن . غوريون في اجتماع اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في 7 أيار/مايو 1944: "إن ترحيل العرب أسهل من أيّ ترحيل آخر. فهناك دول عربية حول [فلسطين]... ومن الواضح أنه إذا أرسل العرب [إلى خارج فلسطين]، فإنّ ذلك سيحسن وضعهم، لا العكس".⁷ وبعد ذلك بشهر، أعلن بن . غوريون: "إنني لا أرفض الترحيل على أسس خلقية أو سياسية..."⁸

لم يكن بن . غوريون وحده الذي يؤيدّ الترحيل في الهرمية الصهيونية. وفي الواقع، سجّلت أكثرية قادة الحركة في الثلاثينات والأربعينات تأييدها لهذه الفكرة (في منتديات مغلقة على الأقل). فيها هو حايم وايزمن، رجل الدولة الأكبر، والمعتدل، والليبرالي، من الحركة، يوجز لزملائه المقربين، في 30 كانون الثاني/يناير 1941، وقائع اجتماعه إلى إيفان مايسكي، السفير السوفياتي في لندن، بالعبارات التالية:

قال السيد مايسكي إنه يجب أن يكون هناك تبادل سكان [في حلّ مشكلة فلسطين]. فقال د. وايزمن إنه إذا أمكن ترحيل نصف مليون عربي، سيمن استيعاب مليوني يهودي مكانهم. وهذا، طبعاً، سيكون الدفعة الأولى، وما سيحدث فيما بعد أمر متروك للتاريخ: فعلق السيد مايسكي بأنه كان عليهم أيضاً في روسيا أن يتعاملوا مع تبادل سكان. فقال د. وايزمن إنّ المسافات التي عليهم أن يتعاملوا معها في فلسطين ستكون أقصر؛ فهم سيرحلون العرب إلى العراق أو شرق الأردن فقط. وسأل السيد مايسكي: ألن ينشأ بعض الصعوبات نتيجة ترحيل سكان بلد جبلي إلى السهول. فردّ د. وايزمن أنه يمكن البدء بالعرب في وادي الأردن؛ وفي أية حال، فإن الأوضاع في شرق الأردن لا تختلف كثيراً عنها في مناطق فلسطين الجبلية.⁹

يمكن لكارش أن يصرخ، حتى يزرّق وجهه، أن القادة الصهيونيين في الثلاثينات والأربعينات رفضوا فكرة الترحيل كلياً: فهناك جبال من البراهين التي تثبت العكس. واسمحو لي بأن أضيف أنه كان منطقياً للقادة الصهيونيين أن يؤيدّوا الترحيل: فمن المنظور الصهيوني، قدّم هذا الترحيل الحلّ الطبيعي الأسهل لـ "المشكلة العربية". أمّا كيف أثر هذا التفكير الترحيلي حقاً في ما حدث سنة 1948، فإنه مسألة مختلفة، وأكثر تعقيداً.

التشكيك في الاتفاقية اليهودية . الهاشمية

بالعودة إلى جوهر كتاب كارش . الهجوم على كتاب شلايم *Collusion Across the Jordan* . فإن شلايم في كتابه المسبوك الحجّة، والقائم على أسس سليمة عامة، يؤكّد أن (أ) أعواماً من الاتصالات الصهيونية . الهاشمية، والمصالح السياسية المشتركة، أفضت في الفترة 1946 . 1947 إلى اتفاقية غير مكتوبة بين قيادة اليشوف [اليهود في فلسطين قبل سنة

1948] وعبد الله، ملك الأردن، على ألاّ يقاتل أحدهما الآخر، بل أن يتقاسما فلسطين فيما بينهما، بحيث يأخذ الهاشميون (بدلاً من الفلسطينيين) ما يُسمى اليوم الضفة الغربية، وأن يعقدا سلاماً في النهاية؛ (ب) بريطانيا وافقت ضمناً، في أوائل سنة 1948، على الاتفاقية اليهودية . الهاشمية، بدعمها استيلاء الأردن على الضفة الغربية (بدلاً من إقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة الحسيني على تلك الأرض، وفقاً لما كانت أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة)، وحذرت عبد الله من الاعتداء على الدولة اليهودية؛ (ج) عكست الاتفاقية اليهودية . الهاشمية، على الرغم من هشاشتها نوعاً ما، أجواءها على المعارك اليهودية . الفلسطينية في الفترة تشرين الثاني/نوفمبر 1947. أيار/مايو 1948، وأفضت إلى مواجهات محدودة وغير حاسمة بين الجيش الإسرائيلي والجيش الأردني، الفيلق العربي، بين أيار/مايو 1948 ونيسان/أبريل 1949؛ (د) أراد عبد الله بعد الحرب أن يتوصل إلى سلام مع إسرائيل، لكن بسبب نقاط الضعف الداخلية في موقفه، وعدم الرغبة الإسرائيلية في تقديم تنازلات، لم يتم التوصل إلى تحقيق معاهدة سلام.

يخالف كارش أطروحات شلايم، باستثناء الفقرة (د) التي تجاهلها بصورة ملحوظة. فهو يتهم شلايم بتشويه وثائق معينة، وتجاهل وثائق أخرى لإثبات وجهة نظره. ويطلق كارش حجته بشيء من المغالطة السخيفة: إن الاتفاقية التي تمّ التوصل إليها بين عبد الله والوكالة اليهودية لم تكن اتفاقية، لأنها لم تحترم قط. أو، كما يقول كارش (ص 70، 71)، "آية اتفاقية (غير ملزمة بالضرورة) تشكّل تناقضاً في المصطلحات... وسواء كانت الاتفاقية رسمية أو غير رسمية، صريحة أو ضمنية، مكتوبة أو غير مكتوبة، فإنها ملزمة دائماً في عقول صانعيها، وإلاّ لما تمّ التوصل إليها أصلاً." من الواضح أن كارش كان ناعساً في صفوفه عن العلاقات الدولية، حين شرح أساتذته (مثلاً) اتفاقية ميونيخ الإنكليزية . الفرنسية . الإيطالية . الألمانية في أيلول/سبتمبر 1938، واتفاقية ريبنتروب . مولوتوف في آب/أغسطس 1939. ولو كان صاحباً لعرف أن الكثير من الاتفاقات الدولية، وربما معظمها، وقّعها أطراف غير مصممين على احترامها، الأمر الذي يجعلها تُخرق، فعلاً، عاجلاً أم آجلاً.

لقد توصل الأردن والييشوف في عام 1946. 1947 إلى اتفاقية غير مكتوبة بشأن عدم الاعتداء المتبادل وتقاسم فلسطين، أنجزت في الاجتماع الشهير بين الملك عبد الله وممثّلة الوكالة اليهودية، غولدا مئير، في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1947. وهذا ما تؤكد الوثائق الصهيونية المعاصرة التي تصف الاجتماع . تقرير عزرا دانيال الذي حضر الاجتماع، وبرقية إياهو ساسون إلى موشيه شرتوك في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1947. (إن جاء في برقية

ساسون أن عبد الله سعى، فعلاً، لجعل "الاتفاقية" مكتوبة¹⁰؛ ومعظم الوثائق الصهيونية المكتوبة خلال الأشهر التالية، يشير إلى وجود الاتفاقية.¹¹ وأخيراً، إن معظم المؤرخين منذ ذلك الحين، بمن فيهم المؤرخون غير الجدد أمثال أبراهام سيلع،¹² يوافق على أنه تمّ التوصل إلى اتفاقية، وأن الطرفين فهما أن هناك اتفاقية، وتصرفا على هذا الأساس لأشهر تلت. وبالمناسبة، فإن كارش يستشهد بسيلع (ص 3) لدعم فكرته، كما استشهد لاحقاً بكتاب جديد للمؤرخ في الجامعة العبرية، عميتسور إيلان (أنظر أدناه). لكن الكتابين يناقضان الأفكار الرئيسية لدى كارش، بل إنهما ينفيانها تماماً. وكارش يعلم ذلك جيداً (لكنه يخفيه عن قرائه). وقد علم البريطانيون بالاتفاقية اليهودية . الهاشمية السرية، ووافقوا عليها. ففي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 1947، كتب ب. أ. ب. بارون، مدير دائرة شؤون الشرق في وزارة الخارجية: "هناك إمكان لظهور مثل هذا الترتيب (أي تقسيم يهودي . شرق أردني لفلسطين) من خلال اتفاقية بين الطرفين . الملك عبد الله واليهود . اللذين نسمع من مصادر بالغة السرية، لكنها غير مؤكدة، أنهما باسرا اتصالاتهما."¹³ وفي آب/أغسطس 1948، كتب الجنرال جون غلوب، قائد الفيلق العربي: "قامت الخطة الأصلية لشرق الأردن على أساس الافتراض أن اليهود سيعلنون، مع نهاية الانتداب البريطاني، دولة يهودية ضمن الحدود التي رسمتها منظمة الأمم المتحدة في مشروع التقسيم... وسيتقدم الفيلق العربي ويحتل [الأجزاء العربية من فلسطين]... ولن يكون هناك نزاع بين الفيلق العربي والقوات اليهودية... وكانت الحكومة البريطانية على علم بهذا المخطط."¹⁴ وفعلاً، كان بيغن في 22 آذار/مارس 1948 قد وضع المشروع . إلحاق الضفة الغربية بالأردن بدلاً من إقامة دولة عربية فلسطينية . أمام الحكومة البريطانية للموافقة عليه.¹⁵

والسؤال الحقيقي عن الاتفاقية بين الوكالة اليهودية والهاشميين لا يتعلق بما إذا وجدت، وإنما بما حدث لها في سياق المعارك الإسرائيلية . الأردنية في فترة أيار/مايو . تموز/يوليو 1948. ومن الواضح أنها سقطت جريئاً في نيسان/أبريل 1948، تحت تأثير النجاحات العسكرية للهاغاناه، والتفكك المتدرج للمجتمع الفلسطيني، ومذبحة دير ياسين. وأحسّ عبد الله بأنه غير قادر على الوقوف جانباً، أو قطع الروابط ببقية القادة العرب علناً. فهل تنكّر عبد الله حقاً للاتفاقية؟ كارش يؤكّد، طبعاً، أنه لم يكن هناك اتفاقية أصلاً. لكن لنترك هذا الهراء جانباً، ولنتفحص الحقائق. ففي 10 أيار/مايو 1948، أوفد بن . غوريون غولدا مئير لمقابلة عبد الله ثانية، في محاولة أخيرة لتلافي مواجهة بين اليشوف والهاشميين. وحين عادت إلى تل أبيب، بلغت اللجنة المركزية لحزب مباي ما يلي: "لقد التقينا

[في 10 أيار/مايو] ودياً. كان قلقاً جداً، وبدأ فظيماً. ولم ينكر أنه كان هناك حديث وتفاهم بيننا بشأن ترتيب مرغوب فيه، هو تحديداً حصوله على الجزء العربي [من فلسطين]... لكنّ عبد الله كان قد قال أنه لا يستطيع اليوم، في 10 أيار/مايو، أن يعرض على اليهود إلاّ "حكماً ذاتياً" فقط، ضمن مملكة هاشمية موسّعة. وأضاف أنه على الرغم من عدم رغبته في غزو المناطق المخصّصة لدولة يهودية، فإن الوضع متقلب. لكنه أعرب عن الأمل بأن يتوصل الأردن والييشوف إلى اتفاقية سلام حالما يهدأ غبار المعارك.¹⁶

وفي 15 أيار/مايو، قام الفيلق العربي مع الجيوش العربية الأخرى بغزو فلسطين. لكنّ الاتفاقية ظلّت بعيدة عن السقوط، وبدأت متماسكة في عقل عبد الله على الأقل. وحافظت قوات عبد الله بدقة على سيناريو 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1947: لم يعتدّ الفيلق العربي على أراضي الدولة اليهودية في أي وقت من أيار/مايو أو بعده. لقد احتلّ الفيلق النصف الشمالي من الضفة الغربية، وتقدّم غرباً حتى اللطرون فاللد والرملة (جميع المناطق التي اعتبرتها الأمم المتحدة عربية). واستجابة للضغوط العربية المحلية، واصل الفيلق زحفه إلى القدس الشرقية (العربية) لضمان حماية المنطقة (وأماكنها المقدّسة، بما فيها ضريح والد عبد الله في جبل الهيكل [الحرم الشريف]) من الاستيلاء اليهودي. لكنّ القدس، التي لم يخصصها مشروع الأمم المتحدة للتقسيم، لا لليهود ولا للعرب، لم تكن مشمولة في اتفاقية مئير. عبد الله. علاوة على ذلك، فباستثناء ضمان أمن المدينة القديمة (بما في ذلك الاستيلاء على حيّها اليهودي)، امتنع الفيلق من مهاجمة المواقع والمناطق اليهودية (باستثناء الهجمات حول بوابة مندلبوم ودير نوتردام، التي كان الهدف منها حماية خط اتصالات الفيلق من رام الله إلى المدينة).

ولا شك في أن عبد الله لم يكن مدفوعاً بتقيّده بالاتفاقية فقط. فجيّشه كان صغيراً، قوامه نحو 7500. 9000 رجل مع بداية الحرب، ولم يكّد يكون لديه العدد الكافي من الجنود لحماية الضفة الغربية، فكيف بمحاولة الاستيلاء على أراضي الدولة اليهودية، أو بخوض حروب شوارع باهظة التكلفة في القدس الغربية. فضلاً عن ذلك، كان البريطانيون قد حذّروه من مهاجمة الدولة اليهودية (أنظر أدناه)، وكان هو قد وعد بالامتناع من القيام بذلك.

قبل 15 أيار/مايو، خشي عدة مسؤولين يهود. يعقوب شمعوني وموشيه شرتوك (شاريت) وسواهما. أن يقدم عبد الله على مهاجمة الدولة اليهودية على الرغم من ذلك ("هل يمكن الوثوق بأيّ عربي؟"). لكنّ واقع الحال أنّ عبد الله التزم الاتفاقية، فعلاً، التزاماً دقيقاً نصاً وروحاً. وكان اليهود هم الذين خرّقوها، حين اعتدت الهاغاناه/الجيش الإسرائيلي تكراراً على الفيلق العربي في اللطرون (أواخر أيار/مايو وخلال حزيران/يونيو)، وفي اللد. الرملة

(تموز/يوليو)، وبالقرب من ترقومية (تشرين الأول/أكتوبر). وكان بن . غوريون هو الذي خرقها . لأنه أراد رفع الحصار عن القدس، وتوسيع الأراضي اليهودية إلى ما وراء ما أقرته الأمم المتحدة. وبالمناسبة، فإن هذا القول لا يعني الإدانة؛ فما حدث كان مساراً منطقياً للتطورات. إذ إنه في زمن الحرب، يجب أن يتصرف المرء وفقاً لما تتطلبه الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، كان عبد الله قد رفض بصورة ملحوظة تأكيد التزامه الاتفاقية، وذلك في أثناء اجتماعه إلى غولدا مئير بتاريخ 10 أيار/مايو 1948 (مع أنه تمسك بها جيداً فيما بعد).

الفيلق العربي والحرب

في جميع الأحوال، عادت إسرائيل، بعد معارك "الأيام العشرة" في منتصف تموز/يوليو، إلى استراتيجية قائمة على تفاهم تشرين الثاني/نوفمبر 1947. وباستثناء الاشتباك المحلي بالقرب من ترقومية، فإنها تجنبت الاعتداء على الفيلق العربي والضفة الغربية (مع أن الجيش الإسرائيلي كان أقوى من الفيلق بصورة واضحة طوال الأشهر الباقية من الحرب). وهكذا تحولت الحرب الإسرائيلية . العربية الأولى، بعد تموز/يوليو 1948، إلى قتال إسرائيلي . مصري، بينما الأردن (ولبنان والعراق وسورية) اكتفى بالمراقبة من الخطوط الجانبية. وقد فضل بن . غوريون بالتأكيد سيطرة عبد الله على المنطقة الجبلية في "يهودا والسامرة"، بدلاً من كيان فلسطيني بزعامة الحسيني (كما فضل عبد الله اليهود على الحسيني جيراناً له). وظل يخشى التدخل العسكري البريطاني إذا ما غزا الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية و/أو سحق الفيلق.

ومن معايير جهل كارش بما حدث فعلاً في الشرق الأوسط سنة 1948، أنه كتب (ص 97) عن: "الهجوم العربي على دولة إسرائيل الحديثة النشوء، الذي ساهم الفيلق العربي لشرق الأردن فيه". إذ إن هذا، بكل بساطة، لم يحدث. وفيما بعد (ص 137)، "يقحم" كارش إليك كيركبرايد، الوزير البريطاني الأكثر نفوذاً في عمان، والمتوفى منذ زمن، في الجدل . لأن كيركبرايد (وهو الأكثر معرفة بسياسات الأردن والأردنيين) كان أكد منذ نيسان/أبريل 1948 أن الاستراتيجية الأردنية تقوم على تجنب القدس. ويقول كارش إن هذا هراء؛ فعبد الله كان طوال الوقت ينوي الزحف نحو القدس ("باعتبارها الهدف الاستراتيجي . السياسي الرئيسي لعبد الله"، على حد قول كارش). ولم يكثر كارش بأن الفيلق العربي عبر إلى فلسطين في 15 أيار/مايو، وتقدم وانتشر في الشمال الغربي، في اتجاه نابلس ورام الله، ثم اللطرون، مع الحرص على تجنب القدس. ولم يكثر أيضاً بأن سيلاً من المناشدات، من القادة العرب اللياسيين الذين كانوا يخشون السقوط الوشيك للمدينة القديمة في أيدي الهاغاناه، كان يجب

أن يصل إلى عبد الله خلال الأيام 14 . 16 أيار/مايو، قبل أن يحضّر، متردداً، غلوب، الأكثر تردداً منه، والذي ارتدّ عن رأيه، على إرسال فيلقه المحبوب إلى القدس. (من الواضح أن الرجلين كانا يخشيان تورط الفيلق في قتال شوارع باهظ التكلفة في القدس، كما أن عبد الله كان قلقاً حيال النتائج السياسية الممكنة إذا اشتبكت قواته مع اليهود في المدينة). وهنا أيضاً، لم يكتثر كارش بأن الفيلق لم يبدأ زحفه المتأخّر نحو القدس في 19 أيار/مايو، إلاّ استجابة لمناشدات السكان المحليين.

"إن جلاء القوات البريطانية عن القدس [13 . 14 أيار/مايو]، ونجاح عملية كيلشون [للهاغانا]، [التي استولى فيها اليهود على مواقع إلى الشمال والجنوب من المدينة القديمة]، أدّى في النهاية إلى تدخل الفيلق العربي في القتال من أجل المدينة"، وفقاً لما كتبه سيلع.¹⁷ لكنّ كارش يعرف أكثر من المؤرّخين الآخرين، جداً أو قدامى أو متوسطين، كما يعرف، في الواقع، أكثر من الشخصيات المعاصرة (كيركبرايد وغلوب وسواهما).

ويصدق الشيء نفسه على ادعاء كارش أن الحكومة البريطانية، وخصوصاً وزير خارجيتها إرنست بيفن، لم توافق يوماً على سيطرة الفيلق على الضفة الغربية، كما يصدق على إنكاره أن البريطانيين حذّروا الأردنيين من الاعتداء على إسرائيل. ويعتمد كارش طريقته المعتادة في التركيز على وثيقة واحدة، يرى فيها دعماً لوجهة نظره. مع تشويه فحواها الحقيقي في الغالب. بينما يتجاهل ببساطة فيض الوثائق التي تدحضها. ومع ذلك، فإن الأدلة حاسمة. إذ كان هناك إجماع بين مساعدي بيفن على دعم سيطرة شرق الأردن على الضفة الغربية. وبهذه الصلة، كتب كيركبرايد في تشرين الأول/أكتوبر 1947: "في رأيي أن من الأفضل استراتيجياً واقتصادياً أن يرث شرق الأردن بقية فلسطين... إذ إن وجود شرق أردن أكبر لن يكون ضد مصالحنا... والبديل المتمثل في دولة عربية فلسطينية غير قابلة للحياة، بزعامة المفتي، لا يستهويننا..."¹⁸ وقد وافق على ذلك قادة الجيش البريطاني: "إذ قال رؤساء الأركان إن ضمّ المناطق العربية من فلسطين إلى شرق الأردن سيزيد، بصورة ملحوظة، في قوّته الاقتصادية والاستراتيجية. وسيكون ذلك في مصلحتنا."¹⁹ ويبدو أنّه كان هناك إجماع أيضاً في وزارة الخارجية: "يبدو أن هناك إجماعاً عاماً على الرأي في أنه فيما يتّصل بتجنّب إراقة الدماء على نطاق واسع، وفيما يتّصل بمصالحنا الاستراتيجية والسياسية، سيكون من المفيد جداً أن يتولّى عبد الله السيطرة على المناطق العربية من فلسطين... وقد يكون هناك بعض الفائدة في الاتفاقية السابقة [بشأن هذا الأمر] بينه وبين اليهود..."²⁰

لم تتغير سياسة بريطانيا في الأشهر التالية، مع أن بيفن واصل تأكيده أن وائتهول يجب ألا يصرح ذلك علناً، لئلا يُعتبر ذلك مناهضاً لقرار الأمم المتحدة، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 1947، والذي يضع المناطق العربية في فلسطين تحت السيادة العربية الفلسطينية. وقد قال بيفن ما يشبه ذلك خلال اجتماعه المهم إلى رئيس الحكومة الأردنية، توفيق أبو الهدى، في لندن، في 7 شباط/فبراير 1948:

تحدث وزير الخارجية [أي بيفن] إلى السيد رايت وإلي [بارون] في 7 شباط/فبراير، عقب محادثاته مع [أبو الهدى].... وقد ذكر إمكان دخول قوات شرق الأردن المناطق العربية من فلسطين، الأمر الذي سيكون مفيداً عامة من نواح كثيرة، لكنه قد يسبب صعوبات كبرى مع [ملك العربية السعودية] ابن سعود. وتساءل ما إذا كان في قدرتنا أن نفعل أي شيء لتطوير علاقات أفضل بين العربية السعودية وشرق الأردن.... فأني تطور في هذا الاتجاه [أي احتلال شرق الأردن للضفة الغربية] سيبدو أنه الحل الأمثل من وجوه عدة. لكن من الصعب أن نقول ذلك الآن لسببين: أولهما أنه وفقاً لقرار الأمم المتحدة، فإنه يُفترض أن تكون الدولة العربية مستقلة... وثانيهما أن الدعم العلني لمخططات شرق الأردن هذه، سيثير غضب بقية الدول العربية.... ولا ريب أن هذا المخطط لشرق الأردن سيكون الأكثر قبولاً لدى الإدارة الأميركية....²¹

وجاء في تقرير بيفن نفسه، في 11 شباط/فبراير، إلى كيركبرايد، بشأن محادثاته مع أبو الهدى ما يلي:

كانت النقاط الأساسية.... إن عودة الفيلق العربي بعد 15 أيار/مايو إلى المناطق العربية من فلسطين... ستكون مفيدة بصورة عامة، ويرجع لها أن تحد من إراقة الدماء والفوضى. وقد تفهم رئيس حكومة شرق الأردن أنه إذا ذهب الفيلق العربي إلى أبعد من ذلك، وهاجم السكان المدنيين في الدولة اليهودية، فإننا سنكون محرجين... وأُتيحت الفرصة في محادثات لاحقة بين توفيق باشا [أبو الهدى] وأحد موظفي [وزارة الخارجية] لتبليغه الإنذار [عدم مهاجمة المناطق اليهودية].... وقال رئيس الحكومة أنه يقدر الموقف تماماً...²²

أخيراً، وبعد أسبوع على سيطرة الأردن على الضفة الغربية، عرض بيفن لنظيره الأميركي، الجنرال جورج مارشال، حقيقة الأوضاع كما يلي:

في مفهومنا أنّ اليهود عملوا أنّ الفيلق العربي سيدخل المناطق العربية في فلسطين، وأنّ ذلك لم يكن مرفوضاً لديهم. وقد اعتقدنا دائماً أنّه قد يكون هناك فائدة كبرى في أيّ ترتيب تتولى بموجبه الهاغاناه والفيلق العربي المسؤولية عن حفظ القانون والنظام في مناطق متعددة. والفيلق العربي لم يدخل أيّ جزء من المنطقة الموصى بها أن تكون للدولة اليهودية...²³

فهل يمكن حقاً أن يكون كارش، الذي اطلع على الملفات ذات الصلة لدى وزارة الخارجية، في مكتب السجلات العامة، وعلى المحفوظات الوطنية لبريطانيا، قد غفل عن جميع هذه الوثائق أو عن فحواها؟

وهناك موقف مماثل يتجاهل المؤرخين الآخرين والأدلة، ويظهر في معالجة كارش (ص 122، 165) للحظر البريطاني والدولي بشأن تسلّح المتحاربين في الشرق الأوسط. ففي سنة 1996، نشر عميتسور إيلان دراسته المكونة من 287 صفحة، بعنوان: *The Origin of the Arab-Israeli Arms Race: Arms, Embargo, Military Power and Decision in the 1948 Palestine War* (ظهرت الطبعة العبرية قبل ذلك بعام واحد)، والتي بحثت في آثار حظر التسلّح في إسرائيل والدول العربية خلال سنة 1948. واستخلص الباحث أنّ تدابير الحظر التي فرضتها الأمم المتحدة، والتي أدّت، بحلول صيف سنة 1948، إلى نقص حادّ في الذخيرة وقطع الغيار لدى الفيلق العربي، والجيوش المصرية والعراقية والسورية، ساعدت المجهود الحربي الإسرائيلي إلى حدٍ كبير. وهو يعزو ذلك إلى سببين: (أ) لم يكن الإسرائيليون (خلافاً للعرب) يعتمدون على التجهيزات البريطانية والفرنسية؛ (ب) كان الإسرائيليون قد نجحوا في إيجاد مصادر، يمكنهم الاعتماد عليها، بين تجار الأسلحة وفي تشيكوسلوفاكيا. ولم يأبه هؤلاء لقرارات مجلس الأمن الدولي. وهكذا، فإنّ الشحنة الكبرى الأخيرة من ذخائر الأسلحة الخفيفة، والقذائف لبطاريات مدفعية من عيار خمسة وعشرين للفيلق العربي، وهي وحدات المدفعية الأساسية لدى الفيلق، وصلت إلى الأردن في شباط/فبراير 1948. وبحلول تموز/يوليو، كان على الفيلق أن يستخدم قوّته النارية باقتصاد شديد، خوفاً من نفاد القذائف تماماً إذا اشتبك الفيلق مع الجيش الإسرائيلي.²⁴ إن تدابير الحظر، كما عرضها إيلان بصورة مقنعة، تركت آثاراً متفاوتة، أثبتت أنها حاسمة ومصيرية بالنسبة إلى القضية العربية.

فماذا يفعل كارش بهذه المعلومات؟ إنّه يشوّش المواعيد الدقيقة ويكتب:

حين فرضت بريطانيا حظر تسلّح متنوّع على الدول العربية في ربيع سنة 1948، في محاولة لمنع رفع حظر أميركي، يتيح بدوره لليشوف الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة، فإن الفيلق العربي لم يستثن من هذا التدبير فحسب [كذا]، بل تلقى أيضاً شحنات من السلاح بوتيرة متسارعة [التأكيد مضاف] (ص 122).

لكن هذا مناقض تماماً لما كتبه إيلان في وصف تفصيلي لما حدث:

في آذار/مارس 1948 [فرضت بريطانيا]... حظر أمر واقع لم يستثن سوى شرق الأردن. ونتيجة ذلك، فإن جيشي مصر والعراق دخلا الحرب بصورة غير منظّمة، وفي حالة يائسة من التجهيز... [ومن جهة أخرى]، فإن الحكومة البريطانية باركت مخطّطات عبد الله [للاستيلاء على الضفة الغربية]، وبدأت تنفيذ خطة مكثّفة لتوسيع الفيلق وتجهيزه. لكن قرار عبد الله، فيما بعد، الالتحاق بالجيش العربية الأخرى، وإرسال الفيلق لمقاتلة اليهود، اضطر بريطانيا إلى أن توقف إمداداتها لجيشه أيضاً؛ وعقب ذلك بقليل [أواخر أيار/مايو] بدأ الحظر [على الأردن].²⁵

لم يخبر كارش قراءه أنّ كمية قليلة من الذخيرة الموعودة، والمرسلة على عجلة بين 22 و25 أيار/مايو، وصلت فعلاً إلى العقبة (إذ صادرت مصر معظمها). كما لم يخبرهم أن بريطانيا، بعد 22 أيار/مايو، رفضت جميع المناشدات المتزايدة يأساً من شرق الأردن، للحصول على ذخائر. فلم يرسل شيء منها، الأمر الذي جعل الفيلق يفتقر إلى الإمدادات، ويصبح في تموز/يوليو 1948 عاجزاً عن القتال حكماً.²⁶

إن كارش أشبه ما يكون بأولئك المؤرخين الذين ينكرون المحرقة النازية، ويتجاهلون الأدلة كافة، ويجافون المنطق لإثبات وجهة نظر أيديولوجية. ولا يمكن للمرء إلا أن يفترض أن كارش مثلهم، سرعان ما تزول "مساهمته" المتواضعة في الجدل التاريخي الإسرائيلي.

لكنّ الجدل نفسه سيتواصل من دون شك. وكما يقول بعض المعلّقين، فمن الممكن أن يتّبع التاريخ الإسرائيلي النمط الجدلي الغربي المعتاد لتأريخ "قديم" متبوع (ومهاجم) بتأريخ "جديد" تنقيحي متبوع، بدوره، بموجة "توليفية" من التاريخ الموضوعي الأكثر توازناً. وإذا صحّ هذا، فإن نشر تلك الأعمال التاريخية المستقبلية سيكون مديناً بالكثير لتلك الموجة التنقيحية، التي جعلت التأريخ الموضوعي، وغير المقيّد سياسياً، أمراً ممكناً.

أمّا فيما عني كارش، فإنه لا يقدّم توليفات تحسينية أو علاجات منقحة، وإنما يكسو الأكاذيب بقالب جديد، في قناع أكاديمي من أسوأ مناحي التأريخ الدعائي "القديم". ويضيف إليه جرعة غير صحيّة من العنف وسوء الاستخدام الكلاميين، تجعل الجدل شخصياً وتهبط بمستواه. وباختصار، فإن كتابه *Fabricating...* مزعج وفض في نبرته، وقليل الشأن في نوعه، ومتلاعب وغير صادق في مضمونه، وهو ليس مادّة المثاقفة التي يستحقها المؤرخون الجدد (أو القدامى) أو قراؤهم.

- ¹ "هآرتس سيفاريم"، مراجعة في 25 حزيران/يونيو 1997، ورسالة كارش إلى المحرر في 9 تموز/يوليو 1997.
- ² نسخة عن خطاب دافيد بن. غوريون، اجتماع اللجنة التنفيذية لحزب مباي، 3 كانون الأول/ديسمبر 1947، محفوظات بن. غوريون (سديه بوك).
- ³ أنظر: بني موريس، "نظرة جديدة إلى الوثائق الصهيونية المركزية"، "ألبايم"، العدد 12 (1996)، ص 103. 73؛ شبتاي طيفت، "الأيدي النظيفة وإعادة كتابة الوثائق"، وبني موريس، "ماذا يختبئ وراء إعادة الكتابة؟" كلاهما في "ألبايم"، العدد 14 (1997)، ص 206. 174، للاطلاع على تبادل الرأي بين موريس وطيفت، ونسخة مصورة عن رسالة بن. غوريون موضوع الخلاف.
- ⁴ أنظر، مثلاً: بني موريس، "ملاحظات على التاريخ الصهيوني وفكرة الترحيل في السنوات 1937. 1944"، في: "من الرؤية إلى المراجعة"، طبعة يحاييم فايتس (القدس: مركز شازار، 1997)، ص 195. 208. [بالعبرية].
- ⁵ المسودة الأصلية لخطاب بن. غوريون، 7 آب/أغسطس 1937، المحفوظات الصهيونية المركزية، -S5 1543.
- ⁶ محضر الاجتماع بين اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ولجنة النشاطات الصهيونية، 12 حزيران/يونيو 1938، المحفوظات الصهيونية المركزية. يلحظ كارش هذه العبارة في مرحلة ما، لكنه يخفق في استيعاب معناها.
- ⁷ محضر اجتماع اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، 7 أيار/مايو 1944، المحفوظات الصهيونية المركزية.
- ⁸ محضر اجتماع اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، 20 حزيران/يونيو 1944، المحفوظات الصهيونية المركزية.
- ⁹ "موجز محضر الاجتماع الذي عقد يوم الخميس، 30 كانون الثاني/يناير 1941، في شارع غريت رسل، لندن"، محفوظات حايم وايزمن (رحوفوت)، 2271.
- ¹⁰ أنظر: رسالة ساسون إلى شرتوك، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، المحفوظات الصهيونية المركزية، S25-1699.
- ¹¹ أنظر، مثلاً: "اجتماع القسم العربي في الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية (13 أيار/مايو 1948)", في: "الوثائق السياسية والدبلوماسية، كانون الأول/ديسمبر 1947. أيار/مايو 1948"، غيداليا يوغيف/محفوظات دولة إسرائيل، ص 789، حيث قال شمعوني، نائب مدير القسم: "هناك شعور بأن جلالته [عبد الله] لم يتنكر كلياً للاتفاقية، ولم يخلص لها تماماً، بل هو بين بين."
- ¹² أنظر الدراسة الممتازة: Sela, "Transjordan, Israel and the 1948 War: Myth, Historiography and Reality," *Middle Eastern Studies* 28, No. 4 (1992), p. 631: "منذ صيف سنة 1946 وجدت اتفاقية غير مكتوبة تتعلق بمبادئ بين الوكالة اليهودية والملك عبد الله، بأن يلحق عبد الله المنطقة العربية بمملكته، وينشئ اليهود دولتهم على الأرض المخصصة لذلك... وأعيد تأكيد هذا التفاهم في اجتماع [مثير. عبد الله]... في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1947... ويختلف سيلع عن شلايم في اعتقاده أنه بعد 15 أيار/مايو لم يأخذ عبد الله ولا اليشوف تلك الاتفاقية في الاعتبار في أعمالهما."
- ¹³ Minute by Burrows, 7 November 1947, Public Record Office (PRO), Foreign Office (FO) 371-62194/E10206.
- ¹⁴ Glubb, "The Trans-Jordan Situation," 12 August 1948, PRO FO 371-68822/E11049/14.

¹⁵ Amitzur Ilan, *The Origin of the Arab-Israeli Arms Race: Arms, Embargo, Military Power and Decision in the 1948 Palestine War* (London: MacMillan, St. Antony's, 1996), p. 121.

وانظر أيضاً: Sela, op.cit., pp. 633-35.

¹⁶ دافيد بن . غوريون، "يوميات الحرب 1948 . 1949"، تحرير إلعانان أورن وغيرشون ريفلين (تل أبيب: مطبعة وزارة الدفاع الإسرائيلية، 1982)، ص 409، المدخل مؤرخ في 11 أيار/مايو 1948 [بالعبرية].

¹⁷ Sela, op.cit., pp. 645-47.

¹⁸ Kirkbride to Foreign Office, 29 October 1947, PRO FO 371-62194/E10206.

¹⁹ Minute by Burrows, 7 November 1947, PRO FO 371-62194/E10206.

²⁰ Minute by Burrows, 28 November 1947, PRO FO 371-62194/E10806.

²¹ Minute by Burrows, 9 February 1948, PRO FO 371-68368/E2696.

وفي 16 شباط/فبراير، أضاف باروز إلى هذا المحضر، المطبوع على الآلة الكاتبة، الملاحظات التالية (بخط اليد): "نوقش هذا الموضوع بإيجاز مع وزير الخارجية، الذي لم يعترض على فحوى المحضر أعلاه، باعتباره قد نوقش سراً مع وزارة الخارجية."

²² وزارة الخارجية (بيفن) إلى عمان (كيركبرايد)، 11 شباط/فبراير 1948.

PRO FO 371-68818/E1788.

²³ بيفن إلى مارشال، "مذكرة"، غير مؤرخة، مع رسالة مرافقة من م. ر. رايت (وزارة الخارجية) إلى لويس دوغلاس (سفارة الولايات المتحدة، لندن)، 22 أيار/مايو 1948.

PRO FO 371-68830/E7224/28/80/G.

²⁴ Ilan, op.cit., p. 234.

²⁵ Ibid, p. 221.

²⁶ Ibid, p. 122.